A/50/177
S/1995/380
9 May 1995
ARABIC

مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ٢٦ من القائمة الأولية*
الحالة في بوروندي

رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من
الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيطكم علما بأن الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في باندونغ، باندونيسيا، في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥، تناول جملة أمور منها الحالة السائدة في بوروندي.

وعند الانتهاء من تبادل وجهات النظر، اعتمد الوزراء الإعلان التالي:

"أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء آخر التطورات في بوروندي، وهي تطورات اتسمت بتصاعد العنف الذي بدأت به بعض المليشيات المنظمة، مما أسفر عن معاناة بشرية جسيمة ودمار مادي هائل. وشدد الوزراء على أن مسؤولية المحافظة على السلم والأمن في بوروندي تقع في المقام الأول على عاتق الشعب والحكومة الائتلافية التي أنشئت استنادا الى اتفاقية الحكم الموقعة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وأعربوا عن تأييدهم لما تبذله حكومة بوروندي من جهود لتحقيق المصالحة الوطنية من خلال برنامج بناء الثقة بين مختلف طوائف المجتمع. وأكدوا على أهمية الدور الحاسم الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع الدولي والبلدان المجاورة في تحقيق سلم دائم في بوروندي. وفي هذا الصدد، أثنى الوزراء على المبادرات التي اتخذها الزعماء في تلك المنطقة دون الإقليمية ومنظمة الوحدة الإفريقية على مستوى الوزراء، وبعثات المساعي الحميدة الأخيرة التي أوفدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وجميع المساعدات الإنسانية التي قدمت الى حكومة بوروندي فيما تبذله من جهود للتخفيف من معاناة الشعب، لا سيما معاناة المشردين داخليا أو العائدين الى وطنهم. ولاحظ الوزراء عبء المهاجرين الثقيل الذي تعاني منه البلدان المجاورة

.A/50/50 *

100595 100595 95-14032

././

9514032

والحاجة الى إيجاد حل دائم لذلك. ودعوا المجتمع الدولي الى تكثيف دعمه لحكومة بوروندي وللمبادرات الاقليمية في مساعيها الرامية الى تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار في ذلك البلد. وفي هذا السياق، أعربوا عن تأييدهم للبيان الرئاسي لمجلس الأمن للأمم المتحدة المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/PRST/1995/13)، الذي تضمن جملة أمور منها دعوة جميع الدول، لاسيما البلدان المجاورة لبوروندي، الى عدم تقديم أي مأوى أو مساعدة للعناصر المتطرفة سواء داخل بوروندي أو خارجها، والى مواصلة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لكفالة الحيولة دون قيام هذه العناصر بأي نوع من أنواع الأنشطة المزعزعة للاستقرار من أراضي هذه البلدان. علاوة على ذلك، دعا الوزراء جميع الأطراف في بوروندي الى تكثيف جهودهم الرامية الى تحقيق مصالحة وطنية وإعادة الوحدة الوطنية بعد أن قوضت بشكل خطير.

"ولاحظ الوزراء مع الارتياح نتائج المؤتمر الاقليمي المعني بمساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في الفترة من ١٤ الى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ في بوجمبورا، ودعوا الى التنفيذ الفعال لبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر. ودعوا المجتمع الدولي والبلدان المجاورة الى مواصلة تعزيز تنسيق وتكامل استجاباتها من أجل انشاء روابط وطيدة ملائمة وتحقيق التكامل فيما بين مختلف البرامج المتعمدة لحل محنة اللاجئين. وأكد الوزراء أن الدول المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين ينبغي أن تتلقى أكبر قدر ممكن من المساعدة من المجتمع الدولي من أجل التخفيف من مشاكلها الاقتصادية وتسهيل عودة اللاجئين الطوعية الى أوطانهم، مع مراعاة ألا تكون هذه المساعدات ذات طابع سياسي".

إن هذه الآراء التي أعرب عنها وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز تتفق تماما وموقف حكومة بوروندي.

ولعل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يود أن يساهم في ترجمة الآراء التي أعربت عنها حركة عدم الانحياز الى أفعال، لا سيما بمد يد المساعدة الى حكومة بوروندي فيما تبذله من جهود لنزع سلاح وتسريح الميليشيات والتنظيمات المسلحة غير الشرعية الأخرى التي لا تعمل على تقويض السلم والأمن في بوروندي فحسب، بل وتعرض للخطر جميع بلدان المنطقة أيضا.

وقد قررت حكومة الائتلاف القائمة في بوروندي سحب جميع الأسلحة من المجتمع البوروندي. ولكن مهما كان تأثير هذه الإجراءات قويا، فإنها لا يمكن أن تؤتي ثمارها كاملة إلا في إطار إجراء دولي ملموس. فعلى مجلس الأمن للأمم المتحدة أن يضع على وجه السرعة استراتيجية لمنع توريد الأسلحة غير المشروعة الى المنطقة. فقد أدى هذا الاتجار، في واقع الأمر، الى تسليح المتطرفين الذين يدعمون مليشيات وعصابات مسلحة أخرى تورطت في زعزعة استقرار بوروندي.

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٦ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تارسيس نتاكيبيرورا
السفير
الممثل الدائم